الأمم المتحدة

A/77/PV.62

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **62**

الثلاثاء، 21 آذار/مارس 2023، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة 11/05

جلسة تذكارية بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

البند 66 من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند 66 من جدول الأعمال، المعنون "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وفقا للفقرة 48 من القرار 205/77، المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

نجتمع اليوم للاحتفال بالعمل العظيم الذي يقوم به أولئك الذين يواصلون مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز. وفي هذا المجال، نحتاج إلى بذل جهود دؤوبة.

الآن، وبعد مرور 75 عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال من الممكن الشعور بموروثات النظم العنصرية المتمثلة في الرق والفصل العنصري والعزل العنصري في مجتمعاتنا ومؤسساتنا وعقولنا. إن العنصرية، مثل الفيروس، تتحور وتتكيف مع أوقات وسياقات مختلفة. ويقال إن العنصرية كسيارة كاديلاك، فهناك نموذج جديد كل عام. وفي الواقع، قد تتغير مظاهرها وأعراضها، لكن نطاق ضررها لا يزال كما هو. فالعنصرية وخطاب الكراهية يحاصران مجتمعاتنا من اتجاهات عديدة. لقد اتخذت الأكاذيب القديمة أشكالا جديدة مترسخة في التكنولوجيات الحديثة. وعلى الإنترنت، يتخذ هذا العنف أشكالا جديدة وسرية، ولكنها ليست أقل سمية. ويمكن للخوارزميات إدامة القوالب النمطية والتحيزات القائمة على أساس عرقي. ويمكن استخدام التكنولوجيا لزيادة المراقبة غير القانونية وتعزيز الممارسات التمييزية. وإذا تُركت وسائل التواصل الاجتماعي دون تنظيم، فإنها يمكن أن تؤجج حملات عنف شديد قد تصل إلى حد التحريض على الإبادة الجماعية. ويجب على الحكومات وشركات التكنولوجيا العمل معا لتنظيم المنصات الافتراضية والحد من الكراهية، أينما وكلما ظهرت، بأي لغة.

ويتيح العمل من أجل صياغة الاتفاق الرقمي العالمي فرصة غير مسبوقة لمعالجة الكراهية عبر الإنترنت بطريقة تتصدى أيضا لخطاب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الكراهية ضد النساء والفتيات والأقليات المختلفة. ولا يزال الملايين من الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والشعوب الأصلية والأقليات القومية والعرقية واللغوية والطوائف الدينية، فضلا عن المهاجرين يتعرضون للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وعدم المساواة والاستبعاد في مختلف مجالات حياتهم. ومعظم الروايات الضارة متجذرة في مفاهيم التفوق العرقي وتثير مخاوف رجعية. والأسوأ من ذلك، أنها تشجع المتطرفين بإضفاء الشرعية على أعمال العنف التي يرتكبونها.

(تكلم بالروسية)

كم مرة يجب علينا أن نشهد الدمار الناجم عن التصورات الخاطئة التمييزية؟ ففي عام 1945، تعهدنا بأن "ذلك لن يتكرر أبدا". وقبل 75 عاما، تعهدنا بالوفاء بالوعد بأن الجميع متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية المتساوية بموجب القانون دون أي تمييز. واليوم، نحتفل بذلك العهد وذلك الوعد.

(تكلم بالفرنسية)

لكن هل هذا يكفي؟ هل سيحفزنا تكرار هذه الكلمات على العمل؟ ومع احتفالنا بمرور 20 عاما على اعتماده، كيف يمكننا أن ندمج بشكل أفضل برنامج عمل ديربان – وهو مبدأنا التوجيهي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وغير ذلك من أشكال التعصب – في جميع أنشطتنا؟

(تكلم بالإنكليزية)

وفي مسارات التفاوض الستة عشر الجارية في الجمعية العامة، أين يمكننا أن نولي اهتماما أوثق للتمييز العنصري؟

(تكلم بالعربية)

تتطلب مكافحة العنصرية جهودا جماعية على كثير من المستويات. يتعين أن نعمل نحو بناء العالم العادل المتساوي الذي أُنشئت منظمتنا لتعزيزه.

(تكلم بالإنكليزية)

يمكننا أن نفعل ذلك من خلال التعليم والحوار والدعوة والتأمل الذاتي ومن خلال صنع السياسات بصورة منصفة ومن خلال الحوكمة الرشيدة. ونحن مدينون بذلك لأمثال إيميت تيل، ومالك أوسكين وجورج فلويد في هذا العالم – ولجميع أولئك الذين وقعوا فريسة لوهم من صنع الإنسان وهو العنصرية. ونحن مدينون بذلك لأمثال ماركوس غارفي، وروزا باركس، والمهاتما غاندي، وريغوبيرتا مينتشو توم، ونيلسون مانديلا في هذا العالم – ولجميع الذين كرسوا حياتهم لمكافحة التمييز والعنف العنصري. فلنتعلم من التزامهم مدى الحياة بالعدالة والمساءلة والسلام. فلنتعهد بأن نفعل الشيء نفسه.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إلى الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. واليوم، نتذكر مذبحة شاربفيل التي وقعت في عام 1960 ونشيد بأبطال النضال ضد الفصل العنصري وكل أولئك الذين حاربوا العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. فالتمييز العنصري انتهاك متفشٍ بشدة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ويطال جميع البلدان وتترتب عليه أضرار بالغة. إنه إحدى القوى الأشد تدميرا التي تؤدي إلى انقسام المجتمعات. إنه مسؤول عن كم من الوفيات والمعاناة يثير الارتياع عبر التاريخ. واليوم، لا يزال التمييز العنصري وتركة الرق والاستعمار يزهقان الأرواح ويهمشان المجتمعات المحلية ويحدان من الفرص ويمنعان بلايين الناس من تحقيق كامل إمكاناتهم. فالعنصرية ليست فطرية، ولكن بمجرد تعلمها، يمكنها أن تكتسب قوة مدمرة في حد ذاتها.

وعندما تستخدم الحكومات والسلطات الأخرى العنصرية والتمييز لأغراض سياسية، فإنها تلعب بالنار. ويمكن أن يؤدي التسامح الرسمي مع التمييز العنصري وإعطاء الضوء الأخضر له ضمنيا إلى تأجيج التوترات وإشعال فتيل العنف والجرائم الفظيعة. وقد حدث ذلك بشكل كارثي عبر التاريخ. وينبغي ألا نحتاج إلى التذكير بأن العنصرية

والتمييز العنصري يمكن أن يكونا خطوتين على طريق الإبادة الجماعية. وعلى العكس من ذلك، فإن المبادرات والبرامج الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري وحماية حقوق الأقليات هي استثمارات في منع نشوب الأزمات وتحقيق السلام. وتنص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات بلا تمييز من أي نوع. ولكن بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان، ما زلنا بعيدين عن تحقيق المساواة في الكرامة والحقوق للجميع. فكراهية الأجانب والتحيز وخطاب الكراهية في ازدياد. والقادة السياسيون يتخذون المهاجرين كبش فداء مما يسبب تأثيرا مدمرا. ويحول المؤثرون من أنصار تفوق العرق الأبيض العنصرية إلى سلعة رابحة على منصات التواصل الاجتماعي. وتُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتضخيم التمييز العنصري ورقمنته. وبعد فترة من تزايد الوعي العالمي بالعنصرية، تشهد بعض البلدان ردة فعل عنيفة ضد السياسات والممارسات المناهضة للعنصرية.

ويتعين علينا أن نقاوم تلك الاتجاهات ونعكس مسارها بحزم وأن ندين التمييز العنصري بجميع أشكاله وأن نقضي عليه. ويجب أن نتخذ إجراءات للتصدي للعنصرية أينما وكلّما ظهرت، بما في ذلك من خلال القنوات القانونية. ومن الواضح أن المجتمع المدني يؤدي دورا هاما. واليوم، نعترف بإسهامات المنظمات التي تكافح العنصرية وندعو إلى مواصلة تقديم الدعم لعملها الحاسم. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي، أضم صوتي إلى صوت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في حث كل حكومة على أن تعتمد، بحلول كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، خطة عمل وطنية شاملة ومحددة زمنيا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وينبغي أن تشمل هذه الخطط تشريعات وسياسات لمكافحة التمييز تسترشد بالأدلة والبيانات. ولدينا أطر قانونية دولية والتزامات عالمية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأدعو جميع الدول اليوم إلى التصديق على الاتفاقية وتنفيذ التزاماتها وتعهداتها من دون تأخير. ويجب أن نحول الإرادة السياسية إلى عمل شامل، مع التركيز على أولئك الذين يعانون من العنصرية والتمييز العنصري. وللقطاع الخاص أيضا دور حاسم يؤديه. وأدعو المؤسسات التجارية إلى اتخاذ خطوات عاجلة للقضاء على التمييز العنصري في منتجاتها وخدماتها، وكذلك في أماكن عملها.

(تكلم بالفرنسية)

وهنا في الأمم المتحدة، نحرز تقدما في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الخاصة بنا لمكافحة العنصرية. وتعمل مستشارتي الخاصة، موجانكونياني غومبي، وفريقها المعني بمكافحة العنصرية مع الموظفين على نطاق الأمانة العامة العالمية ويعدون تدريبا شاملا لمكافحة العنصرية. ولدينا الآن دعاة لمناهضة العنصرية من ذوي الرتب العليا على نطاق الأمانة العامة العالمية. وشارك العديد من الموظفين في حوارات بشأن مناهضة للعنصرية. واستشرافا للمستقبل، سيمكننا إجراء استعراض مستقل للشكاوى السابقة المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري من تحديد الثغرات وتعزيز المساءلة. وسيتطلب التصدي للعنصرية والتمييز العنصري بذل جهود مدروسة ومنسقة وطويلة الأجل، وأدعو جميع موظفي الأمم المتحدة إلى القيام بدورهم. وفي الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن نحول التطلعات المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة لجميع الناس، من دون تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. وفي هذه الذكرى السنوية، فلنعمل معا لاجتثاث العنصرية والتمييز العنصري ودعم كرامة وحقوق جميع الناس في كل مكان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل المضي قدما، أود أن أتشاور مع الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم إلى الإدلاء ببيانات، وفقا للفقرة 48 من القرار 205/77 وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 17 آذار/مارس 2023: السيد إريك آدامز، عمدة مدينة نيويورك؛ والسيدة إيلزي براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان؛ والسيدة فيرين ألبرتا شيبرد، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري.

ما لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ومن دون إرساء سابقة، في دعوة أولئك المتكلمين للإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة؟

تقرر ذلك (المقرر 554/77).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد آدامز.

السيد آدامز (*تكلم بالإنكليزية*): في عام 1948، توحد العالم ليعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قطع المجتمع الدولي وعدا تاريخيا بأنه لا ينبغي معاملة أي شخص معاملة مختلفة على أساس عرقه أو لونه. وبعد 75 عاما، لم نصل إلى أوج المساواة العرقية. فلا يزال الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون الكراهية العنصرية. ولا يزال الكثيرون جدا يكافحون ضد أغلال العنف العنصري والفقر. ولا يزال الملايين متروكين في أعماق النزوح واليأس. وبوصفي ثاني عمدة أسود لمدينة نيويورك، أعرف الشعور بأن يكون المرء مرفوضا. وأتفهم آلام الكثيرين الذين يواجهون عقبات يومية تحول بينهم وبين الفرص المتاحة. فالتمييز ليس له حدود. ونراه في التعليم. ونرى ذلك في الرعاية الصحية. ونرى ذلك في تغير المناخ. ونرى ذلك في إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والغذاء الصحي.

وإنني فخور بأن أقول إن مدينة نيويورك، منذ أن توليت منصبي، تقود الطريق في مكافحة التمييز العنصري. ويشهد مكتبنا لمنع جرائم الكراهية، وهو الأول من نوعه في البلد، نجاحا. وفي هذا العام وحده، انخفضت جرائم الكراهية في جميع أنحاء مدينة نيويورك بنسبة 70 في المائة تقريبا. ونعلم أنه لا يمكننا القيام بهذا العمل بمفردنا، ولهذا السبب تستثمر إدارتي في المنظمات المجتمعية لمكافحة الكراهية والتحيز والتمييز. ونعمل على سد فجوة الفرص بتوفير مزيد من الوظائف والتدريب الوظيفي والإسكان الميسور التكلفة. كما أننا نبني الثقة والتفاهم على نطاق الأحياء الخمسة من خلال برنامجنا المعنون "تناول الوجبات معا وبناء الروابط"، والذي سيدعو سكان نيويورك إلى إقامة 000 1 مأدبة عشاء في جميع أنحاء المدينة. وسيضم كل عشاء ما لا يقل عن 10 أشخاص، سيأتون جميعا من خلفيات وثقافات مختلفة. ونحن نقوم بشيء ثوري. ونجري محادثات مع بعضنا بعضا. ونتعلم من بعضنا بعضا. إن جمع الناس من جميع الخلفيات العرقية والإثنية والدينية المختلفة معا لتناول الوجبات معا سيمكننا من القبول بتنوعنا. وكمجموعة منظمة، سنقف معا ضد جميع أشكال الكراهية. ونحن نحرز تقدما، ولكن يجب أن نواصل التحرك كمدينة وأمة ومجتمع دولي.

ففي عام 2023، لا يوجد، ببساطة، مكان في أي مكان من العالم للتمييز على أساس العرق أو النوع الجنساني أو الميل الجنسي. ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرجين في لامبالاة فيما نشاهد التمييز لا يزال يؤثر على حياة الكثيرين. ولا يمكننا الجلوس على المقاعد. يجب أن ننزل إلى الميدان ونخوض المعركة معا. لقد قطعنا شوطا طويلا جدا بحيث لا يمكننا الاستسلام لسطوة الرضا عن الذات. والعمل لن يكون سهلا. ولكن يجب أن نلتمس العزاء في جميع الذين سبقونا وضحوا بالكثير – قادة مثل نيلسون مانديلا ومارتن لوثر كينغ الابن. لقد حان الوقت لتحقيق إرثهم. ولا يمكننا أن نضيع لحظة أخرى. ويجب أن نتكاتف، من كيب تاون إلى كوينز، وأن نجدد التزامنا بوعد المساواة العرقية. ومعا، يمكننا بلوغ القمة وبناء عالم أكثر مساواة. ومعا، يمكننا إنهاء التمييز العنصري. ومعا، سننجح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة براندز كيريس.

السيدة براندز كيريس (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أشارك في حدث اليوم إجلالا لضحايا العنصرية والتمييز العنصري، في الماضي والحاضر على حد سواء. وتتيح مناسبة اليوم فرصة للتذكير بجوهر منشأ الأمم المتحدة والغاية من إنشائها، والتي قامت على أساس رفض ومنع النظم السياسية القائمة على أيديولوجيات التفوق العرقي التي تسببت في دمار وخراب للبشرية لا يمكن تصورهما. وتحقيقا لهذه الغاية، كرس ميثاق الأمم المتحدة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، كأحد مقاصده الرئيسية. واستنادا إلى هذه الولاية، أنشأ

المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة حقوق الإنسان وكلفها بإعداد شرعة دولية للحقوق. وكانت النتيجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو دستور للبشرية جمعاء، اعتمدته الجمعية العامة قبل 75 عاما. وتكمن في جوهره المادة 2 التي تنص على أن مبدأي المساواة وعدم التمييز هما أساس جميع الحقوق والحريات الأخرى وأساس السلام.

وتتجلى الصلة بين القضاء على التمييز العنصري ومنع نشوب النزاعات أيضا في أن أول معاهدتين ملزمتين لحقوق الإنسان هما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتنص هذه الأخيرة على أن التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة أمام العلاقات الودية والسلمية بين الأمم وأن من شأنه تعكير صفو السلام والأمن بين الشعوب والانسجام بين الأشخاص الذين يعيشون جنبا إلى جنب، حتى داخل الدولة الواحدة. ومع ذلك، لا تزال العنصرية والتمييز العنصري سائدين اليوم.

وتتخذ مظاهرهما أشكالا وصيغا مختلفة، مباشرة وغير مباشرة. ونرى ذلك في آفة أشكال التمييز المتقاطعة. فنساء الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، يواجهن عقبات استثنائية تحول دون تمتعهن الكامل بحقوقهن. فهن يتأثرن بشكل غير متناسب بفقدان الأراضي والأقاليم والموارد بسبب تغير المناخ وتطوير المشاريع العملاقة. كما أن التمييز العنصري شديد الهيكلية، حيث يعاني منه يوميا ملايين السكان المنحدرين من أصل أفريقي عندما يواجهون الاستخدام المفرط للقوة والتصنيف العرقي وغير ذلك من الممارسات التمييزية من جانب وكالات إنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات. وظهر التمييز المتعدد الجوانب على أساس العرق والإثنية والأصل القومي واللغة والعمر بشكل بارز خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وقد أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن جزعها إزاء وقوع الآسيويين والأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي ضحايا للوصم والتشهير واستخدامهم ككبش فداء وإلقاء اللوم عليهم على انتشار الفيروس. كما سلطت الجائحة الضوء على الفجوة الرقمية وتأثيرها السلبي على أطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال المهاجرين، حيث انتقلت الأنشطة التعليمية إلى المجال الخاص، مما حرم هؤلاء الأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت من التعليم لأكثر من عام.

لماذا لا تزال العنصرية سائدة بعد 75 عاما من اعتماد الإعلان العالمي؟ الأسباب تتراوح بين الافتقار إلى الإرادة السياسية وإنكار التمييز الهيكلي في المؤسسات والمجتمع أو الجهل به. وتستمر العنصرية بسبب الخوف، بما في ذلك الخوف من فقدان الهيمنة والسلطة، وقد اتخذت تعبيرات معاصرة مع تجدد صعود الشعبوية وكراهية الأجانب. ولكي نتحرك نحو عالم خال من التمييز العنصري، يجب أن نعترف بطابعه المنهجي وأن العرق بناء اجتماعي، أي محاولة إيديولوجية لإضفاء الشرعية على الهيمنة. وتتمثل مسؤوليتنا في العمل الآن لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري مكافحة فعالة. وكجزء من مبادرتنا الـ 75 في مجال حقوق الإنسان، حدد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خمسة إجراءات محددة وعاجلة: أولا، اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات وطنية شاملة؛ ثانيا، إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وهيئات معنية بالمساواة؛ ثالثا، جمع ونشر بيانات مصنفة حسب العرق، أو الأصل القومي أو الإثني، أو الجنس، أو نوع الجنس، أو العمر، أو الوضع من حيث الهجرة، وعوامل أخرى؛ رابعا، ضمان المشاركة الفعالة للجماعات العرقية والإثنية في صنع القرار العام والتقييمات؛ خامسا، النظر في اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة موروثات التمييز العنصري السابقة وتحقيق العدالة التعويضية. وأناشد جميع الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى أن تستجيب لذلك النداء.

ولا يوجد عذر للفشل، إذ لدينا الأدوات والآليات اللازمة لتوجيه العمل. وبالإضافة إلى التوجيه المقدم من لجنة القضاء على التمييز العنصري، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، والإجراءات

الخاصة الأخرى، يمكن لهيئتي خبراء جديدتين أنشئتا قبل عامين أن تساعدا أيضا في رسم الطريق إلى الأمام. والآلية الدولية للخبراء المستقلين مكلفة بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون. وأجرت الآلية مشاورات مع الدول والأفراد المتضررين وأصدرت رسائل بشأن حالات فردية مثيرة للقلق، وتقوم بزيارات قطرية. ويعمل المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان وفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، على وضع إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها على نحو تام. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وعمليات متابعته؛ وهو لا يزال بمثابة خريطة طريق أساسية لإرساء المساواة العرقية.

ولا توجد مؤسسة أو مجتمع محصن من العنصرية، ولكن على عاتق كل حكومة وكل شخص تقع مسؤولية ضمان انحناء قوس البشرية نحو العدالة، على حد تعبير مارتن لوثر كينغ الابن. وبرفضنا العنصرية والتمييز العنصري، فإننا نحمي كرامة الإنسان ونسهم في التعايش السلمي بين الشعوب والدول من خلال حماية المجتمعات التعددية والمتنوعة. وكما يذكرنا نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، فإن التنوع البشري ميزة وليس تهديدا. فلنحتفل بهذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي باتخاذ إجراءات ملموسة لتكريم كل من عانى من العنصرية وبتنفيذ رؤية مؤسسي هذه المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيرين شيبرد، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري.

السيدة شيبرد (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم لجنة القضاء على التمييز العنصري، أود أن أقول كم يشرفني وجودي هنا، وكذلك أن أنضم إلى المجتمع العالمي للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي أعلنته الجمعية العامة في عام 1966 لتكريم وإحياء ذكرى القتلى والجرحى في الكفاح ضد الفصل العنصري في شاربفيل، جنوب أفريقيا، في 21 آذار/مارس 1960.

يتزامن الاحتفال هذا العام مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنته الجمعية العامة في عام 1948. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بجميع أسلافنا الذين مهدوا الطريق بشجاعة لوضع حد لبشاعة التمييز العنصري والعنصرية في وقت كان فيه العالم يتعافى من أهوال وجراح الحرب العالمية الثانية، التي نشبت أيضا على أساس الكراهية العنصرية.

ويضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على مدى مواده الـ 30، خارطة الطريق لكيفية عمل المجتمعات وكيفية احترام حقوق جميع الشعوب ودعمها. وتعلن المادة 1 بحق أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وتشدد المادة 2 على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان، دون تمييز من أي نوع، من قبيل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الميلاد أو أي وضع آخر، وهي مبادئ ترددها وتعززها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ومن المسلم به أن العديد من الدول قد اتخذت تدريجيا عددا من التدابير، إما منفردة أو على نحو مشترك، لتجريم التمييز العنصري والعنصرية ومكافحتهما. وعلى الصعيد المحلي، سن عدد كبير من الدول تشريعات لحظر التمييز. وأنشئت مؤسسات مناهضة للعنصرية أو هيئات معنية بالمساواة، ووضعت استراتيجيات لتعزيز التسامح والتفاهم والتعجيل بإدماج الأقليات الإثنية والقومية، فضلا عن غير المواطنين، الذين يواجهون العقبات والتهميش على مختلف المستويات. وقد عالجت تلك التدابير التحيزات القائمة على العرق أو اللون أو الأصل أو الجنسية أو الأصل الإثني، والتي كثيرا ما تؤدي إلى تهميش السكان من بقية المجتمع. وعلى الصعيد الدولي، أنشئت العديد من المؤسسات والآليات الهامة، بما في ذلك تلك التي أنشأتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وسلفه. وبلغ الزخم في مكافحة التمييز العنصري والعنصرية ذروته في إعلان وبرنامج عمل ديربان وظل راسخا على رأس جدول الأعمال الدولي حتى يومنا هذا. وقد صدق

عدد أكبر من الدول على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي حظيت باعتراف شبه عالمي بين الدول، ويشرفني جدا أن أترأس اللجنة المنفذة لتلك الاتفاقية. ولا يمكن إنكار هذا التقدم، وينبغي أن نواصل البناء عليه.

ومع ذلك، تلك التطورات الإيجابية الهامة ينبغي ألا تحجب التحديات الكبيرة والضغوطات التي تقوض الجهود العالمية والتي لا يزال يتعين التصدي لها، بما في ذلك عودة ظهور الشعبوية القومية والإيديولوجية الاستعلائية القائمة على أفكار التفوق العنصري، التي تهدد القيم التي تلتزم بها جميع الأمم؛ وتصاعد خطاب الكراهية العنصرية، الذي تعبر عنه أحيانا شخصيات عامة وسياسية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وعمليات القتل الجماعي البشعة والمذابح الأخيرة التي استهدفت الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ولا يزال إنكار حقوق المهاجرين مستمرا. ولا تزال مجموعات كثيرة تواجه أوجه عدم المساواة القائمة منذ وقت طويل، بما في ذلك أوجه عدم المساواة الناشئة عن الاستعمار والاتجار عبر المحيط الأطلسي بالشعوب المستعبدة، التي لم يستجب لها المجتمع الدولي بعد بشكل كاف من خلال جبر الضرر.

وأشجع الدول على مضاعفة جهودها للالتزام الراسخ بالجهود الفردية والعالمية الرامية إلى إنهاء التمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب في الواقع العملي؛ والتفكير في الأسباب الجذرية لاستمرار القوالب النمطية السلبية ضد الجماعات القومية والعرقية، والعمل على تفكيك تلك التحيزات؛ ووضع تشريعات قوية لمكافحة التمييز العنصري وتطبيقها بفعالية؛ والعمل من أجل ثقافة التسامح والمساواة العرقية في مجتمعاتها، والتي تزداد تنوعا؛ واستخدام التعليم كأداة لإحداث تغييرات في العقليات. ونأمل أن يلتزم المجتمع الدولي اليوم بالعمل معا؛ وبناء الجسور وأوجه التآزر؛ والحفاظ على إرث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وضمان تمتع الجميع بنفس الكرامة والحقوق، دون خوف من الإقصاء أو الحرمان. وينبغي ألا نتمسك بتلك المثل العليا فحسب، بل أن نحولها إلى حقيقة، لا سيما من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، حتى ننقل شعلة كفاحنا ضد التمييز العنصري إلى الأجيال الجديدة. ولا يمكننا أن نسمح لهؤلاء الـ 69 من مواطني جنوب أفريقيا، بمن فيهم ويغي باكيلا، وجيمس بيش، وميريام ليكيتلا، وبولينا مافولاتسي، بأن يموتوا عبثا. وحتى لا ننسى، يجب علينا استخدام تعليم التاريخ لزيادة المعرفة بالماضي. وكما قال الجامايكي ماركوس موسيا غارفي،

”إن شعبا لا يعرف تاريخه وماضيه وأصله وثقافته يشبه شجرة بلا جذور“.

ونحن بحاجة إلى تطوير تلك الجذور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد توراي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم مجموعة الدول الأفريقية، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وتشدد المجموعة الأفريقية على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تهدف إلى تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، دون تمييز. ونؤكد من جديد ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره، ومنع ومكافحة المذاهب والممارسات العنصرية بغية تعزيز التفاهم بين الأعراق وبناء مجتمع دولي خالٍ من جميع أشكال الفصل والتمييز العنصريين.

والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب زائف ومدان أخلاقيا وغير عادل اجتماعيا، وأنه لا يوجد مبرر للتمييز العنصري، نظريا أو عمليا، في أي مكان في العالم. ونشعر بخيبة الأمل لأن مظاهر التمييز العنصري لا تزال موجودة في بعض أنحاء العالم، على أساس التفوق العنصري والكراهية العنصرية وعلى سياسات الفصل العنصري والعزل والتفرقة. إن بناء مستقبل تسوده العدالة مهمةٌ تتطلب طي صفحة الماضي الجائر. وتقع

على عاتقنا جميعا مسؤولية المشاركة في التضامن من أجل التصدي للفقر والإقصاء، والاستثمار في التعليم وإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي. وتماشيا مع التزاماتنا وتعهداتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، يجب أن نظهر إرادة سياسية أقوى، وأن نتخذ إجراءات ملموسة، وأن نسرع الإجراءات الرامية إلى النهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين. ويجب أن نتكلم علنا ضد خطاب الكراهية والتحرش، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وتذكر المجموعة الأفريقية بمخططات الإجراءات الحازمة، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل ديربان وعمليات متابعته. ونرحب بالإنجازات التي تحققت والتي تهدف إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونؤكد من جديد أن الإعلان يجسد الالتزام الراسخ للمجتمع الدولي بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونسلم بأن العنصرية شاغل عالمي وأن التصدي لها يجب أن يكون جهدا عالميا نبذله جميعا.

وباعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان بتوافق الآراء في عام 2001، اتفقت الدول الأعضاء على ضمان العدالة والتنمية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. والتزمت تلك الدول على نحو جماعي وفردي بتنفيذ خريطة الطريق الواردة في الإعلان، التي توضح كيف سيتابع المجتمع الدولي تنفيذ التزاماته بمنع حدوث العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في المستقبل، وبزيادة الزخم لجعل مكافحة تلك الآفة حقيقة واقعة. ويسرنا أن الدول الأعضاء اعتمدت، منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان التاريخي، تدابير تشريعية وإدارية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأي شكل من الأشكال. والأهم من ذلك، نشكر جميع الدول الأعضاء التي تقدر وتحترم تعزيز معارف السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك من خلال الاعتراف بثقافتهم وتراثهم وتنميتهم وتعزيزها والإسهام في اقتصاداتهم لصالح البشرية في جميع أنحاء العالم.

ويشدد إعلان وبرنامج عمل ديربان على أهمية العمل الوقائي والمتضافر، ولا سيما في ميدان التعليم والتوعية. ونحن مقتنعون بأن التعليم الجيد ومحو الأمية وإمكانية حصول الجميع على تعليم ابتدائي مجاني أمور لا تزال ضرورية وليست خيارا. ويسهم التعليم في بناء مجتمعات أكثر شمولا وفي تحقيق الإنصاف وإقامة علاقات وصداقات مستقرة ومنسجمة بين الأمم والشعوب، كما أنه يعزز ثقافة السلام والتفاهم والتضامن والعدالة الاجتماعية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وندرك أنه على الرغم من أن العولمة تتيح فرصا كبيرة للتنمية، فإن تقاسم فوائدها يجري على نحو يتسم بعدم التكافؤ، بينما تُوزع تكاليفها بالتساوي. وندعو إلى منع الآثار السلبية للعولمة والتخفيف من حدتها. وتؤدي تلك الآثار، في جملة أمور، إلى تفاقم الفقر والتخلف وأوجه الضعف والاستبعاد الاجتماعي وطمس الهوية الثقافية والتفاوتات الاقتصادية داخل الدول وفيما بينها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية الحاجة إلى زيادة منافع العولمة إلى أقصى حد بسبل من بينها، تعزيز التعاون الدولي والشراكات وتدعيمها من أجل زيادة تكافؤ الفرص في مجالات التجارة والوصول إلى الأسواق وتطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما يتماشى مع الحق في التنمية وخطة عمل أديس أبابا والتنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي التنمية.

وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بناء عالم يسوده الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز واحترام التنوع العرقي والإثني والثقافي، والتي تحدد مبادئ السعي لتحقيق تلك الأهداف. ونرى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال ضمان استفادة جميع الأشخاص من سبل الانتصاف الفعالة والكافية والتمتع بحق التماس التعويضات والترضية العادلة والكافية أمام المحاكم الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية المختصة عن

أي أضرار ناجمة عن هذا التمييز. ونعتقد أن العدالة التعويضية أمر بالغ الأهمية لبناء المساواة العرقية. وجبر الأضرار المترتبة على الرق والاستعمار لا يشمل العدالة والمساءلة عن الأخطاء التاريخية فحسب، بل يشمل أيضاً إزالة ندوب أشكال عدم المساواة العرقية والتبعية والتمييز التي بُنيت في ظل العبودية والفصل العنصري والاستعمار.

في الختام، تؤكد المجموعة الأفريقية من جديد التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وندعو جميع شركائنا والمجتمع الدولي إلى إيجاد سبل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك من خلال حشد جهودنا لتحقيق خطة عام 2030 بالكامل، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا والحق في التنمية. ومن المهم مكافحة هذه الآفة معا، نظرا للتفاوتات الاقتصادية والفقر الذي يعم البلدان والمناطق على الصعيد العالمي.

ونعتقد أن من شأن تذكر أخطاء الماضي، أينما ومتى وقعت، والإدانة القاطعة لمآسيها العنصرية المساعدة في بناء مجتمعات تقوم على العدل والمساواة والتضامن. ولا يمكننا تحقيق مستقبل مشترك، يقوم على إنسانيتنا المشتركة، إلا من خلال جهودنا المتضافرة والمتواصلة وإذا كانت العولمة شاملة تماما ومنصفة لنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر البهاما الذي سيتكلم باسم أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سميث (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

ما زلنا نتذكر ونكرم ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذين عانوا من مظالم الماضي. ومع ذلك، فإننا لا ننسى أيضا أنه لا يزال أمامنا عمل يتعين علينا القيام به لأن تلك المظالم، وإن تغيرت في شكلها، ما زالت مستمرة.

وننوه بالخطوات الواسعة التي قُطعت على مر السنين من خلال مختلف مخططات العمل – إعلان وبرنامج عمل ديربان وعملية متابعته والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والخطة لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين (A/HRC/47/53، المرفق)، والمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي المنشأ حديثا.

ومع ذلك، نشير أيضا إلى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به وانتشار التمييز بجميع أشكاله في كل مكان، لا سيما ضد الشعوب الأصلية والأقليات والأقليات الدينية والنساء والفتيات والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن التمييز الاجتماعي والاقتصادي والمالي. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد بشكل لا لبس فيه التزامنا بالقضاء على هذه الشرور.

وبينما يمضي العالم قدما في أعقاب مرض فيروس كورونا، نلاحظ تأثيره على التمتع بحقوق الإنسان وتأثيره السلبي غير المتناسب على مجموعات الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. ويشمل ذلك مصفوفة التفاوتات الهيكلية الكامنة التي تؤثر على أضعف الناس.

ويؤدي عدم كفاية التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين واستمرار العنف ضد النساء والفتيات، المرتبط بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، إلى أشكال متعددة ومتفاقمة من التمييز على أساس نوع الجنس. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتمكين جميع النساء والفتيات من خلال القضاء على التنميط الجنساني في كل مجال من مجالات الحياة، لا سيما في سياق الابتكار والتغيير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي. وعلاوة على ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا للقضاء على التمييز العنصري والجنساني وأن نشجع ونعتمد، في هذا الصدد، نُهجا مراعية للمنظور الجنساني إزاء السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وما زلنا نؤكد دعمنا لإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي وإطلاق العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية مؤخرا.

ونسلم بالدور القيم للغاية الذي تؤديه شعوبنا الأصلية وبالحاجة إلى ضمان تمثيلها تمثيلا مجديا في تلك المحافل وتمكينها من المشاركة على قدم المساواة من خلال تشاطر معارفها وخبراتها.

إن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي مجموعة من البلدان المتعددة الأعراق والثقافات واللغات التي تعبر، كمنطقة، عن تنوعها من خلال العرق واللون والنسب والأصل القومي والإثني. ولذلك، فإننا لا نزال ملتزمين بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أُعلن في 1 كانون الثاني/يناير 2014، ونسعى إلى مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما يتفق مع أهداف وتطلعات تلك الإعلانات.

ومع انتهاء العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في عام 2024، تؤيد المجموعة إعلان عقد دولي ثان للمنحدرين من أصل أفريقي بهدف الحفاظ على أعلى مستوى من الاهتمام السياسي بتلك العملية والوفاء بالتزاماتنا بالاعتراف والعدالة والتنمية.

ونتطلع إلى المشاركة في الدورة الثانية المقبلة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في أيار/مايو وإلى دعم مبادراته الرامية إلى تحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم.

في الختام، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من جديد التزامها بالعمل في سبيل مكافحة التمييز العنصري بجميع أشكاله ضد جميع البشر، الذين يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ولديهم القدرة على المساهمة بشكل بناء في تنمية مجتمعاتهم ورفاهها إذا أتيحت لهم الفرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ التي ستتكلم باسم أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة دوستيرت (لكسمبرغ) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

يذكرنا إحياء ذكرى اليوم بأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أمور راسخة في جميع مجتمعات العالم. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن العنصرية آفة عالمية عميقة الجذور تتجاوز الأجيال وتديم عدم المساواة والتمييز والتهميش.

ولا يمكن إنكار أن العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله في ازدياد في جميع أنحاء العالم، مما يحرم الناس من التمتع بحقوق الإنسان لديهم. وغالبا ما تغذي العنصرية الأيديولوجيات القومية والشعبوية. وثد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقا وحجم وتأثير جميع أشكال العنصرية. وقد أعاقت العنصرية بشدة التعافي الشامل والمستدام من الجائحة.

وكلما حدثت أعمال عنصرية، من واجبنا أن نشجبها وندينها وأن نكون قدوة يحتذى بها. ويجب محاربة خطاب الكراهية العنصري، ويجب وقف الجرائم ذات الدوافع العنصرية. ويجب أن نرفض ونكافح جميع أشكال المضايقة وخطاب الكراهية والعنف والتحريض على العنف، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ويجب أن نتضامن مع ضحايا العنصرية ونمكنهم من خلال أعمالنا، مع الاعتراف بالهياكل المجتمعية التي تديم العنصرية المتأصلة وتفكيكها. ويجب علينا أيضا أن نعزز تنفيذ التزامات القانون الدولي القائمة بالفعل وأن نكيف باستمرار الاستجابة القانونية على الصعيد الوطني لمواجهة التحديات الجديدة. ويجب علينا أيضا أن نتصدى للعنصرية من خلال مصادر موثوقة للمعلومات والمعرفة والمساءلة.

ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن نجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد اعتمدت هذه الاتفاقية التاريخية في كانون الأول/ديسمبر 1965 ولا تزال مهمة كما كانت دائما. ولا تزال هذه الاتفاقية الصك الدولي المركزي لمكافحة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. وبوصفنا دولا أطرافا، يجب أن نضاعف جهودنا لجعل هدف الاتفاقية المتمثل في إيجاد عالم خال من التمييز العنصري حقيقة واقعة. وندعو إلى التصديق العالمي على هذه الاتفاقية الحيوية.

وننوه أيضا بالعمل الأساسي الذي تقوم به لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي ترصد التنفيذ الفعال للاتفاقية من خلال دراسة تقارير الدول الأطراف وإصدار توصيات عامة خاصة بكل بلد. كما نؤيد بقوة الولاية الهامة للمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. إن إحالة المقرر الخاص للنداءات والبلاغات العاجلة إلى الدول فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والزيارات القطرية لتقصي الحقائق، وتقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، تخلق آليات مساءلة فعالة يجب علينا جميعا اتباعها. وبالإضافة إلى ذلك، نحن مستعدون في عام 2023 للمشاركة في الدورة الثانية للمنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي ونتطلع إلى رؤية الكيفية التي سيسهم بها في تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وفي التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمثل إحياء ذكرى اليوم أيضا فرصة لإبراز الدور الهام للأطفال والشباب في مكافحة العنصرية. ويواصل الشباب والمدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تقدمية في مكافحة العنصرية. ونحن مدينون للشباب والأجيال القادمة بسماع أصواتهم واحتضان التنوع في جهودنا المشتركة لمكافحة جميع أشكال العنصرية وإقامة مجتمعات متسامحة وشاملة.

ولا يمكن كسب المعركة ضد العنصرية إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة العرقية، وحماية حقوق الأشخاص من الفئات المهمشة، وتعزيز التعليم في المدارس، ومضاعفة الجهود لمكافحة الجماعات المتطرفة، واتخاذ خطوات ملموسة لمنع العنصرية ومكافحتها، بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف. وفي هذا الكفاح المشترك، نسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونؤيد المبدأ الأساسي القائل بأن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتكلم بالنيابة عن البلد المضيف.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد اجتماعنا للاحتفال بهذا اليوم الهام.

وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على حضوره وعلى بيانه، وأن أشكر على وجه الخصوص العمدة آدامز على انضمامه إلينا اليوم وعلى ملاحظاته الجريئة.

في السنوات الماضية، في هذا اليوم التذكاري، شاركت تجربتي الشخصية بشأن التمييز العنصري. لكنني اليوم أريد أن أشارك قصة أخرى – قصة لم أسمعها حتى وقت سابق من هذا الشهر، عندما قدمت محطة إخبارية محلية في باتون روج، لويزيانا، المكان الذي جئت منه، تقريرا عنها. إنها قصة كيف ناضل أحد أقاربي، ابن عم والدتي، فنسنت سميث، من أجل ضمان حق التصويت لعائلته وللآخرين.

ويعيش فينسنت في أبرشية ويست فيليسيانا في ريف لويزيانا، حيث عاش هناك طوال حياته. ففي عام 1965، كان 68 في المائة من سكان ويست فيليسيانا من السود، وفي ذلك الوقت، لم يتم تسجيل أي شخص أسود للتصويت. ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة.

وقد عمل فينسنت مع حليف، وهي فتاة بيضاء تبلغ من العمر 20 عاما من نيويورك، لتحفيز السود الذين فهموا أن حياتهم ستتغير وتتحسن إذا مارسوا حقهم في التصويت. ولذلك بذلوا جهدا شعبيا وبنوا حركة شعبية حقيقية. لقد دربوا الناس على كيفية الإجابة على ما كان يسمى آنذاك "الأسئلة الحمقاء" لاختبار حقوق التصويت المتسم بالعنصرية، وهو اختبار حصل فيه السود على أسئلة أصعب بكثير من جيرانهم البيض.

عندما رأوا ما يحدث، أحرق أفراد جماعة كو كلوكس كلان الصلبان على مروج جيرانهم وأطلقوا الرصاص في سماء الليل. وفعلت الجماعة كل ما في وسعها لغرس الخوف والرعب في نفوس الناخبين

السود في ويست فيليسيانا. لكن فنسنت ومجتمعه المحلي صمدوا على أي حال. لقد اعتقدوا أنهم سينتصرون، وقد فعلوا. لقد سجلوا للتصويت، وصوتوا. وقال فنسنت، "عليك أن تقاتل من أجل ما تؤمن به."

أود اليوم أن أتوجه بالتحية إلى العديد من الأبطال المجهولين الذين ناضلوا وما زالوا يناضلون من أجل القضاء على التمييز العنصري، وأود أن أشكر بشكل خاص ابن عمي على مشاركة قصته مع العالم وتسليط الضوء على مدى أهمية ألا ننسى مدى صعوبة نضاله هو والآخرين من أجل حقوقنا. وأريد أن أشجع الجميع على أن يحذوا حذوهم ويناضلوا من أجل ما نؤمن به جميعا.

أعرف ما تؤمن به الأمم المتحدة، لأننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهذا العبارة العميقة ليست رأيا؛ إنها حقيقة. إن حقوق الإنسان الخاصة بنا غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة. فهي مترابطة ومتداخلة وعالمية. واليوم يجب أن نلتزم بجعل هذه الحقوق حقيقية للجميع، في كل مكان، بغض النظر عن عرقهم أو عرقهم. وسأكون أول من يقول إن الولايات المتحدة لم تفعل دائما ما ينبغي فعله إزاء هذا الالتزام. فلدينا تاريخ طويل من التمييز العنصري. لا أحد ينكر ذلك، وقد تعرضت شخصيا للتمييز. ولا تزال لدينا تحديات حقيقية ومستمرة، بدءا من الإرث المتبقي من العبودية وتشريد الأمريكيين الأصليين، إلى صعود الكراهية الآسيويين ومعاداة السامية وإلى العديد من جذور العنصرية الأخرى التي تتعمق في تاريخنا وثقافتنا. ومع ذلك، فإنني فخور جدا ببلدي وبالتقدم الذي أحرزناه وما زلنا نحرزه لمعالجة تلك المسائل. وتلتزم إدارة بايدن بتفكيك العنصرية الهيكلية وإنهاء التمييز ومكافحة جميع أشكال كراهية الأجانب. وكما قال الرئيس بايدن، فإن تعزيز المساواة ليس مشروعا مدته عام واحد بل هو التزام للأجيال. وهذا هو السبب في أن الرئيس بايدن جعل النهوض بالمساواة العرقية ومكافحة العنصرية النُظُمية أولوية أساسية لإدارته بأكملها. وقد وقع على أربعة إجراءات تنفيذية تتعلق بذلك بمجرد توليه منصبه. وفي وزارة الخارجية، أصدرنا خطة عمل بشأن المساواة في العام الماضي. وأوضح الوزير بلينكن أن تعزيز المساواة في سياستنا الخارجية يمثل أولوية قصوى، وأعلن عن تعيين ممثلة خاصة معنية بالمساواة العرقية والعدالة لأن التمييز العنصري ليس مشكلة محلية بل مشكلة عالمية.

وللأسف، كل بلد على وجه الأرض لديه شكل من أشكال العنصرية. وفي بعض البلدان والسياقات، يصبح هذا التمييز مميتا. وفي الأمم المتحدة، يقع على عاتقنا التزام بالنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها من أجل التصدي للعنصرية والكراهية بجميع أشكالها ومناصرة المنصات التي تنشر الأفكار وترتقي بأفضل الممارسات وتجمعنا معا لتحسين سلامة ونوعية حياة جميع الشعوب. ولهذا السبب نحن فخورون بدعم المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. والواقع أننا البلد الوحيد الذي قدم مساهمة طوعية، وأشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ولهذا السبب نحن في الأمم المتحدة بحاجة إلى العمل مع المجتمع المدني على نحو أكثر تواترا وعلى نطاق أوسع للتصدي لأشكال أخرى من العنصرية أيضا.

وكما قال رالف بنش في خطابه عند استلام جائزة نوبل للسلام، "إن الأمم المتحدة ليست موجودة فقط للحفاظ على السلام ولكن أيضا لجعل التغيير، حتى التغيير الجذري، ممكنا بدون اضطرابات عنيفة". وأود أن أخطو خطوة أخرى إلى الأمام. وأود أن أقول إنه إذا لم تكن هناك عدالة، فلا يمكن أن يكون هناك سلام. ولذلك، فلنقم بهذا التغيير الجذري. فلنجعل الأمم المتحدة مكانا يعترف فيه بإنسانيتنا المشتركة، ونزيل فيه آفة العنصرية من جميع أسسنا، ونرفع فيه من شأن العديد من أبطال العالم المجهولين، مثل ابن عمي فينست، الذين يكافحون من أجل إيجاد عالم أقل كراهية وأكثر أملا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): وإذ نغادر القاعة بعد مناقشة اليوم، أحث الجميع بقوة على الذهاب إلى مدخل الزوار والبقاء بضع لحظات لمجرد التفكير في النصب التذكاري الدائم

لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي يذكرنا حقا بأفظع مثال على العنصرية والاستغلال وبحقيقة أن آفة العنصرية والتمييز حديثة العهد وليست بعيدة جدا.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يسرني أن أخاطب الجمعية العامة ونحن نحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. إنه يوم يذكرنا بأن العنصرية وكراهية الأجانب لا يزالان مستمرين في جميع أنحاء العالم وأن من الواجب المشترك لكل عضو في الجمعية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق مكافحة التمييز والعنف ضد الأشخاص على أساس عرقهم.

ويرفض الاتحاد الأوروبي ويدين جميع أشكال العنصرية والتعصب ويظل ملتزما التزاما راسخا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو في جميع أنحاء العالم. والاتحاد الأوروبي هو مشروع مبني على التنوع، ويجمع بين الأمم والشعوب ويتغلب على الانقسامات، ويقوم على إطار قانوني قوي، بما في ذلك ضد التمييز العنصري. وقد وضع ذلك الإطار على مر السنين للتصدي للتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية والجرائم في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفقا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتلك الاتفاقية هي الأساس الوطيد لعملنا. وهي أداة حية قادرة على التصدي للتحديات الجديدة والناشئة على حد سواء. وينبغي أن يظل تركيزنا منصبا على تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وتشجيع تنفيذها الكامل والفعال.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذ الاتحاد الأوروبي عددا من الخطوات التي نعتقد أنها مهمة في مكافحة التمييز العنصري. ففي أيلول/سبتمبر 2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية للفترة 2020-2025، وهي الأولى على الإطلاق، والتي تهدف إلى تكثيف العمل ضد العنصرية. وتدعو الخطة إلى تحسين إنفاذ قانون الاتحاد الأوروبي، وصياغة مقترحات جديدة لزيادة تعزيز الإطار القانوني وتوثيق التنسيق الداخلي والخارجي. وفي عام 2021، قمنا بتعيين منسق جديد لمناهضة العنصرية، تتمثل مهمته في وضع خطة عمل لمكافحة العنصرية في صميم المؤسسات الأوروبية. وفي عامي 2021 و 2022، نظمت المفوضية الأوروبية مع شركاء بارزين قمتين للاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية. وفي عام 2022، اعتمدنا استراتيجية جديدة للموارد البشرية للمؤسسات الأوروبية، تهدف إلى ضمان أن تكون القوى العاملة لدينا ممثلة لمجتمعنا وأن تكون بيئة عملنا خالية من التمييز وشاملة ويمكن الوصول إليها، بهدف ضمان أن يتمكن موظفونا من استخدام إمكاناتهم الكاملة.

كما تم إطلاق إطار استراتيجي محسن ومصلح لطائفة الروما في الاتحاد الأوروبي في عام 2021، مع التركيز على المساواة والإدماج والمشاركة. وفي العام نفسه، قدم الاتحاد الأوروبي أول استراتيجية شاملة للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة معاداة السامية وتعزيز حياة اليهود. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء تصاعد خطاب الكراهية وجرائم الكراهية في ذلك الصدد. ومنذ عام 2008، أصبح التحريض العلني على العنف أو الكراهية على أسس معينة، بما في ذلك العرق واللون والدين والنسب والأصل القومي أو الإثني، جريمة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. كما بذلت جهود مكثفة على مستوى الاتحاد الأوروبي لضمان الإنفاذ الفعال للتشريعات من خلال الدعم الموجَّه للدول الأعضاء ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها. ويخصص فصل من خطة عمل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية لحماية الناس والقضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز والإقصاء.

وفي الأمم المتحدة، يشارك الاتحاد الأوروبي بشكل بناء في عمل مجلس حقوق الإنسان في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. ونتابع عن كثب المداولات بشأن متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان

والمفاوضات بشأن قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة. ونعتقد أننا بحاجة إلى تفكير عام في كيفية ضمان المشاركة العالمية على نحو أفضل في الجهود العالمية للقضاء على العنصرية، وأنه لكي تكون المناقشة بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان فعالة، ينبغي أن تكون شاملة. وينبغي أن تستند المبادرات والقرارات ذات الصلة إلى توافق الآراء وأن تكرس الموارد المتاحة في المقام الأول لدعم التدابير الملموسة لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز على أرض الواقع.

وبوصفنا الأمم المتحدة، من واجبنا المشترك أن نكافح آفة العنصرية. ولا يمكننا أن نفعل ذلك بفعالية إلا بالتغلب على انقساماتنا والمعالجة التوافقية لكيفية إحراز تقدم حقيقي نحو هدفنا المشترك، وهو عالم خال من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس، الذي سيتكلم باسم أعضاء الجماعة الكاريبية.

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. كما نشكر المتكلمين الرفيعي المستوى على مشاركتهم في جلسة هذا الصباح.

نجتمع كل عام في هذا اليوم اعترافا بحقيقة عالمية بسيطة: يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وما فتئت الأمم المتحدة منذ إنشائها تلتزم التزاما ثابتا بالدفاع عن تلك الحقوق المكرسة في ميثاق المنظمة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يحق من خلالها لكل إنسان التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الميلاد أو أي وضع آخر. وبينما أحرز بعض التقدم في السنوات الـ 75 الماضية، فإننا مضطرون إلى مواصلة مكافحة آفة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أجزاء كثيرة من العالم.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن بالغ قلقها إزاء التحريض المتزايد على الكراهية والتعصب، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وتدين بشدة التصنيف العرقي والقوالب النمطية السلبية على أي أساس وضد أي شخص.

وتشكل إدامة العنصرية الهيكلية والتمييز من خلال حواجز التوظيف، وعدم المساواة في التقدم في المسار الوظيفي على أساس العرق أو الأصل الإثني، والتشريد المنهجي تناقضا مباشرا مع التزام المنظمة الطويل الأمد بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة.

والواقع أن أعمال التمييز هذه ضد الأقليات وأشد الفئات ضعفا تغذي الانقسام والعزلة والأيديولوجيات الخبيثة، وفي كثير من الحالات، خطاب الكراهية والعنف وجرائم الكراهية. ولذلك فإن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب شرط لا غنى عنه للنهوض بالتنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وقد قد قطع المجتمع الدولي خطوات واسعة في مجال التوعية من أجل الحد من الوصمة المجتمعية والتمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ومع ذلك، ومع اقتراب نهاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بسرعة، تؤمن الجماعة الكاريبية إيمانا راسخا بأنه لا يزال هناك الكثير مما هو مرغوب فيه والكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ألقت قرون من الاستعمار والاسترقاق بظلال ممتدة من التمييز العنصري، ومظاهرها ليست متأصلة في مجتمعاتنا فحسب، بل تتخذ باستمرار أشكالا جديدة من العوائق أمام التنمية. واليوم، لا يزال المنحدرون من أصل أفريقي يعانون من قوانين محلية تمييزية تعوق تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحصول على عمل لائق، والحصول على أعلى جودة ممكنة من الرعاية الصحية، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والحق في الحياة.

وتتطلب العنصرية النُظُمية استجابة منهجية. إن الظلم والفجور المستمرين للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لا يفسحان مجالا لبناء الثقة أو الاطمئنان في الاعتراف بأننا جميعا متساوون. ومن خلال الإعراب أولا عن الندم على الفظائع الجسيمة المرتكبة واتخاذ خطوات عملية نحو الاعتراف بحتمية العدالة التعويضية، فإننا نرسم الطريق الضروري للشفاء واستعادة الكرامة والتقدم للمنحدرين من أصل أفريقي.

وتغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها لمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها الكامل بوصفه إنجازا رئيسيا لبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ومن الأهمية بمكان أن يقترن الإعلان بعمل ملموس لتصحيح أخطاء الرق وتجارة الرقيق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية ومآسي الماضي التي لحقت بملايين الرجال والنساء والأطفال.

ومما يؤسف له أن التدابير الشاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل ديربان لا تزال صالحة اليوم. ومن هذا المنطلق، تدعو الجماعة الكاريبية إلى زيادة الموارد المالية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي لدعم ولايته وإعلاء أصوات المنحدرين من أصل أفريقي على طريق الاعتراف والعدالة والتنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى التمسك بمعايير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كما ندعو الدول الأعضاء إلى وضع قوانين مناهضة للتمييز وإنفاذها بالكامل للتصدي للتحديات المنهجية التي تسهم في الانتقاص من قيمة المنحدرين من أصل أفريقي وحرمانهم من حقوقهم. والواقع أن مصيرنا المشترك المتمثل في السلام والازدهار المستدامين يعتمد على ذلك.

السيدة بيريرا غوميز (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم، بينما يحتفل العالم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، نذكر أيضا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد قبل 75 عاما. وتنص المادة 1 من الإعلان على أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. ومع ذلك، يؤسفنا أن نعترف بأن العديد من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من العنصرية والتمييز العنصري. وكانت مكافحة العنصرية ملحة بالفعل في ذلك الوقت، قبل 75 عاما، ولا تزال ملحة الآن، خاصة وأننا نشهد انتشار التعصب على نطاق واسع وانتشار خطاب الكراهية، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

والبرازيل، إدراكا منها لتلك الحالة القهرية، حريصة على مكافحة التمييز العنصري وحماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وفي ذلك الصدد، أنشأت حكومتنا مؤخرا وزارة المساواة العرقية بغية تخطيط وتنفيذ السياسات العامة التي تستهدف المسائل العرقية بطريقة أكثر تركيزا.

وشاركت البرازيل بنشاط في المفاوضات المتعلقة ببرنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. مما أسفر عن إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، الذي عقدت دورته الأولى في جنيف العام الماضي. ونتطلع كثيرا إلى الدورة الثانية، التي ستعقد هنا في نيويورك في أيار/مايو.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت البرازيل تشارك في المفاوضات المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، الذي من المتوقع اعتماده في نهاية العقد في عام 2024.

ويسرنا أن نذكر أن البرازيل والولايات المتحدة، وهما بلدان لديهما عدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، استأنفتا مؤخرا خطة العمل المشتركة للقضاء على التمييز العنصري والعرقي، التي تسعى إلى إنشاء منبر للتعاون لمكافحة التمييز العنصري وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة في عدة مجالات.

البرازيل موطن لعدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ونحن فخورون جدا بذلك. ومنذ عام 1988، يعتبر دستورنا الاتحادي العنصرية جريمة لا تخضع للكفالة أو لأي من أحكام التقادم. وفي هذا العام، سُن قانون جديد لمساواة استخدام الافتراءات العنصرية، التي كانت تُعتبر في السابق جريمة أقل خطورة، بالعنصرية، وأصبحت الآن جريمة تنطوي على قدر أكبر من المساءلة.

ومن بين الخطوات المتخذة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على السكان المنحدرين من أصل أفريقي اعتماد مجموعة واسعة من الإجراءات الإيجابية وتخصيص حصص لهم في الجامعات العامة وفي الخدمة العامة. فمنذ اعتماد نظام الحصص في الجامعات قبل نحو 10 سنوات، زاد قبول الطلاب المنحدرين من أصل أفريقي، إلى جانب الطلاب من السكان الأصليين وذوي الدخل المنخفض، بمقدار الضعف في البرازيل. وتساعد هذه الحصص في الحد من عدم المساواة في الأجلين القصير والطويل، وكان لها أثر إيجابي في التغلب على القوالب النمطية السلبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

أختتم بياني بكلمة عن الحوار مع مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للمجلس بشأن التمييز العنصري. وجدير بالذكر أن البرازيل وافقت على زيارة "الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون" في وقت لاحق من هذا العام. وعلاوة على ذلك، قيمت لجنة القضاء على التمييز العنصري تقارير البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في 21 آذار/مارس 1960، قُتل 69 شخصا في مدينة شاربفيل بجنوب أفريقيا على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وجُرح 180 شخصا وسُجن ما يقرب من 000 12 آخرين نتيجة الاحتجاج على نظام التمييز العنصري المؤسسي المعروف باسم الفصل العنصري. وتكريما لهؤلاء الشهداء، نحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في 21 آذار/مارس من كل عام.

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ولديهم القدرة على المساهمة البناءة في تنمية المجتمع ورفاهه. ومع ذلك، وكما قيل، فإن الممارسة المنهجية للعنصرية والتعصب كانت من الثوابت في تاريخ البشرية. وقد أنشأت الأمم المتحدة، من خلال هيئاتها المختلفة، مجموعة من الصكوك والآليات والمنتديات للمناقشة والتحليل من أجل القضاء على التمييز. فعلى سبيل المثال، شكل المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان، نقطة تحول في فهم آليات القضاء على العنصرية والتمييز العنصري.

وكانت المناقشات والاستنتاجات التي اعتمدت في ديربان قوية من حيث أنها فتحت الأبواب أمام الحركات الاجتماعية والدول والمنظمات الدولية للحصول على العناصر المفاهيمية والسياسية والرمزية التي تحتاج إليها لإعادة كتابة التاريخ الذي شوهه الاستعمار والاستعمار الجديد. وفي هذا الصدد، أشير تحديدا إلى إعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي للفترة 2015-2024 (القرار 237/68)، وهو مظلة برنامجية اعتُمدت على أساس أنه في تلك السنوات العشر يمكن للدول أن تركز في وضع سياساتها العامة على تحقيق الاعتراف والعدالة والتنمية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

وعلاوة على ذلك، تحث تلك الخطة الدولية الدول على تحديد الأسباب التي تحول دون تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهم وعلى الاعتراف بأنها قامت بدور جوهري في انتهاك حقوق هذه الشعوب من خلال التمييز الهيكلي وعلى اعتماد تدابير تكفل، ضمن الأطر التنظيمية الوطنية والدستورية السارية، تشجيع المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي على التوقف عن تحقيق أسوأ النتائج الاجتماعية والاقتصادية.

إن العقد يشارف على الانتهاء وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض الأماكن أكبر مما أحرز في أماكن أخرى، لا يمكن إنكار استمرار العنصرية والتمييز والتعصب كممارسة تضر بحقوق الأفراد وتقوض النسيج الاجتماعي. وفي 21 آذار/مارس من هذا العام، ندعو الدول الأعضاء إلى التعهد بالتزامات فردية والمجتمع الدولي ككل إلى مواصلة الجهود لتعزيز بناء مجتمعات خالية من العنصرية والتمييز والتعصب – مجتمعات أكثر إنصافا وشمولا لأنها تقوم على التسامح واحترام التنوع. وهذه المبادئ معلنة وتحظى بالاحترام في بلدي، إكوادور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر سليمان، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد ماتيا (جزر سليمان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ونحتفل هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته، كما أود أن أعرب عن عميق امتناننا لعمدة مدينة نيويورك، السيد إريك آدامز، على تشريفه جمعنا هذا بالحضور اليوم.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

تود مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أن تؤكد من جديد التزامنا بمكافحة العنصرية بجميع أشكالها. ومن المحزن أننا لم نحقق أهداف المساواة الكاملة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتود مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أن تعرب عن قلقها إزاء تزايد الكراهية والتعصب العرقي والقوالب النمطية السلبية القائمة على أساس الدين أو اللغة أو الثقافة أو التنوع العرقي. إننا بحاجة إلى تعزيز قيم التسامح وقبول الاختلافات بين الناس وتعزيز ثقافة احترام التنوع داخل مجتمعات بلداننا والعالم.

ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عملية وإظهار إرادة سياسية قوية لتعبئة جميع الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لجميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال التعاون والشراكة والتكامل. ويمكن أن يؤدي التعليم والتوعية بمختلف الثقافات والأديان دورا حاسما في تعزيز قيم التسامح والقبول واحترام التنوع. ويجب أن نركز بشدة على تصحيح سوء الفهم ومكافحة القوالب النمطية السلبية وتعزيز التجانس من أجل التنوع الثقافي والعرقي والديني. وتود مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أن تشدد على أهمية تصديق جميع الدول على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتنفيذ الكامل والفعال لأحكام تلك المعاهدة.

في الختام، تود مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أن تؤكد من جديد عزمها القوي والتزامها الثابت بإبراز الكفاح والنضال من أجل القضاء على التمييز العنصري بوصفهما أولوية عليا. وندعو جميع البلدان إلى اتخاذ خطوات عاجلة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله.

السيد الأدب (تونس): ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لسيراليون باسم المجموعة الأفريقية، ويود إضافة الملاحظات التالية بصفته الوطنية. كما نشكر الأمين العام والمشاركين على مداخلاتهم.

تجدد تونس، بهذه المناسبة، إدانتها لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وتأكيد التزامها بمواصلة مكافحة كل أشكال التعصب والتمييز. وقد كانت تونس سباقة في إلغاء الرق رسميا منذ سنة 1846. كما انضمت إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهي ملتزمة بإعلان وبرنامج عمل ديربان والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي تماشيا مع خطة عمل أديس أبابا.

كذلك، وتكريسا لهذا التوجه المبدئي، وحرصا على زيادة تعزيز منظومة حقوق الإنسان والتصدي لكل أشكال التمييز العنصري، فقد اعتمدت تونس القانون الأساسي لسنة 2018 المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والذي ينص على معاقبة مرتكبيه ويسمح لضحاياه بالتماس الإنصاف عن الإساءة اللفظية أو الأفعال العنصرية ضدهم. ويحمل هذا القانون رسالة واضحة تؤكد رفض المشرع والمجتمع التونسي للعنصرية والاعتراف بحقوق كل من يتعرض لهذا النوع من التمييز وحمايته. وهو يهدف إلى زيادة تأكيد هذه الرسالة كسياسة عامة وشاملة، لا تقتصر على الإطار التشريعي وحده.

في ظل ضعف الحوكمة الدولية للفضاء الافتراضي وعدم توفر ضوابط الاستعمال المسؤول، فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصات لنشر خطاب الكراهية وتأجيج التمييز العنصري والعنصرية دون رقابة أو محاسبة، وهو ما يستدعي منا بذل جهود أكبر للقضاء على كافة أشكال ومظاهر التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

في الختام، نجدد التأكيد على أن إقامة عالم عادل ومنصف وخال من العنصرية والتمييز العنصري يتطلب تضافر جهود الجميع على كافة المستويات من أجل تعزيز قيم التسامح والتضامن والعدالة واحترام الكرامة الإنسانية، مع الإصغاء لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري والظلم وتمكينهم من الوصول إلى العدالة التعويضية والحماية الفعالة وسبل الإنصاف والجبر عن أي ضرر ناتج عن ذلك التمييز.

وستظل تونس ملتزمة بهذه الرسالة ومنخرطة بفاعلية في كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق المساواة وتفعيل حقوق الإنسان في كل مكان والتصدي لكل أشكال التمييز والوصم وخطاب الكراهية، باعتبار ذلك من ثوابت سياستها وتوجهاتها المبدئية.

السيد نيانيد (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد الكاميرون البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

يرحب وفد بلدي بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يمثل، للأسف، تذكرة حزينة وأليمة باستمرار وجود العنصرية. فلا يزال هناك الكثير من المناهضة من قبل أناس في جميع أنحاء العالم مقتنعون بأنهم متفوقون على الآخرين لمجرد لون بشرتهم أو لأنهم وُلدوا من عرق معين. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن تواصل حكومات في جميع أنحاء العالم استغلال الخوف من الأجانب، بمن فيهم المهاجرون، والاختلافات العرقية لأغراض سياسية. ولذلك، يجب تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فالاتفاقية تنص بصورة لا لبس فيها على أن

> "أي مذهب للتفوق القائم علي التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان".

إن العنصرية ليست أمر فطري؛ بل إنها مكتسبة ويتم تعلمها. وهي دليل على الانحطاط الأخلاقي ونقص التعليم. وهذا هو المكان المناسب للتشكيك في التعليم داخل الأسرة وفي محتوى المناهج الدراسية ومحتوى وسائط الإعلام، وهي عناصر أساسية تؤثر على عقليات الناس وعلى المجتمع ككل في نهاية المطاف. ولذلك، من الضروري أن ننهض بالتعليم لمكافحة هذه الآفة.

وسيتطلب ذلك أيضا معرفة التاريخ والاعتراف بالدور الذي أدته تجارة الرقيق والاستعمار عبر المحيط الأطلسي في استمرار العنصرية والتمييز العنصري. إن برنامج عمل ديربان يعترف بالرق، ولا سيما تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بوصفه جريمة ضد الإنسانية، ويقر بأن العنصرية هي نتيجة للاستعمار الذي تؤدي آثاره إلى إدامة مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك في أفريقيا. كما يشدد برنامج العمل على أن الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصرية وتسهم في إدامة العقليات والممارسات العنصرية التي تؤدي بدورها إلى تفاقم الفقر.

ومما يؤسف له أننا أدركنا ذلك قبل أكثر من 20 عاما. غير أنه لم يتحقق سوى القليل جدا من خلال اتخاذ خطوات عمل ملموسة في السياسات والبرامج ذات الصلة. ولا تزال البلدان الأفريقية تنتظر اعتراف المزيد من البلدان رسميا بدورها في الرق والاستعمار. إن شعوب أفريقيا تنتظر ولو إجراءات رمزية، إن لم يكن للاعتذار عن الرق والاستعمار، فيكون على الأقل للتعبير عن الأسف على ذلك، وهو ما كان السبب في ازدهار العديد من البلدان اليوم على حساب أفريقيا.

إن الماضي الاستعماري هو ماضي الرق. وهو أمر بغيض ومخجل للبعض ومؤلم وصادم للبعض الآخر. ومع ذلك، لا بد من مواجهته. وتتطلب مكافحة العنصرية والتمييز العنصري التحلي بالمسؤولية والشجاعة من كلا الجانبين لمواجهة ذلك الماضي. ومن ثم، لا يمكننا أن نعقد العزم على مكافحة العنصرية إلا بدراسة موضوعية لتاريخ الرق والاستعمار والاعتراف بالحق في التنمية وإصلاح النظام الاقتصادي والمالي الدولي لتعزيز مكافحة الفقر والنهوض بالتنمية في أفريقيا ومعالجة مسألة التعويضات بجدية. ويمكن القيام بذلك

مع الاعتراف بأخطاء الماضي وتحمل المسؤولية عنها واستخدام التعويضات كوسيلة لجبر الضرر الناجم عن تجارة الرقيق والاستعمار عبر المحيط الأطلسي وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة عن طريق التعليم. تلك هي الأدوات التي يجب أن نستخدمها للقضاء نهائيا على العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قال مارتن لوثر كينغ الابن:

”على الرغم من أننا تعلمنا أن نتمتع بحرية السماوات وأن نبحر بلا خوف في البحار، إلا أننا لم نتعلم الفن البسيط للعيش معا كإخوة وأخوات في أسرة بشرية واحدة. ولم تجلب لنا ثروتنا راحة البال ولا صفاء الروح“.

وهذه مقولة صحيحة تماما. وسيلاحظ الأعضاء أن العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز على مر التاريخ قد وضعت بالفعل قيمنا الديمقراطية على المحك. وتطرح أشكال التمييز المعاصرة أمامنا تحديات كبيرة في سعينا لتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي. إن السباب المتواصل في خطاب الكراهية وإحياء الشعبوية القومية والمنظمات التي تروج لأيديولوجيات التفوق العنصري، هي كوارث لنا جميعا، أليس كذلك؟ فكيف نتجاوز الخطابة ونمضي قدما لمعالجة هذه القضايا؟

وهنا يتبادر إلى الذهن مقولة الرئيس الراحل مانديلا:

”لا أحد يولد كارهاً لشخص آخر بسبب لون بشرته أو خلفيته أو دينه. فإذا كنا نتعلم الكراهية، إذن فإننا نستطيع أن نتعلم الحب، لأن الحب أقرب من نقيضه إلى طبيعة قلب الإنسان“.

وهذه جوهرة من الحكمة نعيش بها ونسعى لتحقيقها من أعماق قلوبنا. ولذلك، يتعين علينا جميعا اليوم أن نستعرض الإنجازات التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بجميع أشكاله ومظاهره. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن هذه المسألة يجب منحها أولوية قصوى لأنها أحد الأنشطة الأساسية للجمعية العامة.

وعلى نحو ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل ديربان التاريخيين والتطلعيين، من واجب جميع الدول أن تيسر وتكفل المساواة في مجالات التوظيف والصحة والبيئة في مسيرتنا نحو القضاء التام والهادف على العنصرية والتمييز العنصري. وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى إعلان ديربان على أنه بداية، وليس غاية، لأنه أساسي للاستجابة لآمال وتطلعات الذين لا يزالون يعانون من التمييز في جميع أنحاء العالم. وتؤكد سري لانكا من جديد أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين، على نحو ما ذُكر مرات عديدة في هذا الصباح، وهم يتمتعون بحقوقهم بكرامة. ويكفل الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية من دستورنا عدم التمييز ضد الأشخاص، في المادة الفرعية 2 من المادة 12. ولذلك، نرى في هذا الصدد أن أي شكل من أشكال التمييز أو مذهب التفوق العنصري هو شكل زائف علميا ومستهجن أخلاقيا وظالم ومدمر اجتماعيا. وتلاحظ سري لانكا أيضا أن منصات الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية تُستخدم كذلك للترويج للعنصرية وكره الأجانب وجمع الأموال من أجل الترويج لهما، وهو أمر لا يمكن التغاضي معه.

وفي سياق معالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة، كان نهج الحكومة شاملا وغير تمييزي وكليا في الاعتراف بالأهمية القصوى لحماية صحة وسلامة أبناء شعبها، وكذلك الرعايا الأجانب داخل أراضيها، والتكفل بهما.

ولا تزال حكومة سري لانكا ملتزمة ببناء مجتمع تصان فيه حقوق جميع الطوائف وتُكفل فيه سلامتها وأمنها. فالكرامة الإنسانية لها قدرها والمعاملة المتساوية لكل شخص، بغض النظر عن الدين أو الأصل الإثني أو العرق، هي الشكل المقبول للحياة العامة. ولذلك، فإن سري لانكا تتوخى، فيما تمضي قدما، تحولا شاملا للجميع نحو دولة متقدمة بشكل مستدام لكل من يعيش هناك، حيث يُعترف بتعزيز إنفاذ القانون وحماية الحقوق على أنه أمر بالغ الأهمية.

أختتم بياني بما قاله الرئيس أوباما فيما يتعلق بمسؤولياتنا كأعضاء في أسرة إنسانية واحدة،

”لن يأتي التغيير إذا انتظرنا شخصا آخر أو إذا انتظرنا لوقت آخر. نحن الذين كنا ننتظرهم. نحن التغيير الذي نسعى إليه“.

فلنتكلم، إذن، بصوت عال وواضح من أجل عالم خال من العنصرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الكرسي الرسولي أن يشارك في هذه الجلسة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ويغتنم هذه الفرصة ليكرر إدانته القوية للعنصرية والتمييز العنصري.

إن العنصرية تستند إلى الاعتقاد المشوه بأن شخصا ما متفوق على شخص آخر، وهو ما يتناقض تناقضا صارخا مع المبدأ الأساسي القائل بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي بالقضاء عليها، تواصل العنصرية الظهور مجددا. ويبدو الأمر كما لو كان فيروسا يتحور بسرعة، وبدلا من الاختفاء، يختبئ ويتربص منتظرا. ولا تزال مجتمعاتنا مبتلاة بحالات من العنصرية، مما أدى إلى ما سماه البابا فرنسيس ”أزمة في العلاقات الإنسانية“.

وتتكشف الأزمة على مستويات مختلفة. فظاهريا، تظهر العنصرية في أعمال تمييزية تستند إلى افتراض خاطئ بالتفوق العنصري. وغالبا ما تُكتشف العنصرية السافرة وتدان. وفي هذا الصدد، فإن الحكومات مدعوة إلى سن قوانين تعالج هذه الحالات. غير أنه على مستوى أعمق، يمكن أن يكون التحيز العنصري كامنا في جميع جوانب المجتمع. ربما يكون أقل وضوحا؛ ومع ذلك، فهو موجود. إنه موجود في أوجه عدم المساواة التي يجري تشجيعها واستخدامها، وأحيانا حتى على المستوى المؤسسي، للإساءة لأشخاص معينين وإلحاق الضرر بهم على أساس عرقهم فقط. وفي هذا الصدد، يمكن التصدي بفعالية لأزمة العلاقات الإنسانية الناجمة عن التحيز العنصري بتعزيز ثقافة التلاقي والتضامن والأخوة الإنسانية الأصيلة.

إن الحديث عن هذه الثقافة لا يعني ببساطة العيش معا والتسامح مع بعضنا بعضا. بل إنه يعني أننا يجب أن نكون متحمسين للقاء الآخر والبحث عن نقاط اتصال وبناء الجسور والتخطيط لمشروع يشمل الجميع. وبناء ثقافة كهذه عملية تعتمد على الاعتراف بالمنظور الفريد لكل شخص وبإسهامه الذي لا يُقدر بثمن في المجتمع. فكل شخص، رجلا كان أم امرأة، لديه بطبيعته جانب فريد من الثراء والكمال، المتجذر في كرامته المتأصلة، بغض النظر عن العرق. وإن الاعتراف بالكرامة الإنسانية هو وحده ما يمكن أن يجعل تحقيق النمو المشترك والشخصي للجميع ولكل مجتمع أمرا ممكنا. ومن أجل حفز هذا النمو، من الضروري بصفة خاصة كفالة تهيئة ظروف تتسم بتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وضمان المساواة الموضوعية بين جميع البشر.

ويود الكرسي الرسولي كذلك أن يعرب عن قلقه إزاء العنصرية والتحيز العنصري اللذين يستهدفان أحيانا المهاجرين واللاجئين. فالكثيرون يأملون في إيجاد فرص جديدة لأنفسهم ولأسرهم أثناء فرارهم من الحرب والاضطهاد والكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة لتغيير الموقف تجاه المهاجرين واللاجئين من جانب الجميع والتخلي عن المواقف الدفاعية والخوف وتبني المواقف القائمة على ثقافة التلاقي – وهي الثقافة الوحيدة القادرة على بناء عالم أفضل وأكثر عدلا وأخوة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في جلسة اليوم التذكارية. وقد اختتمت الجمعية جلستها التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 66 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 13/00.